

الحق بالمسكن

"لكل شخص الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته، ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن".

المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

خلفية للمعلم:

يتمحور اللقاء الحالي حول أحد الحقوق الأساسية للغاية - الحق في المسكن. فالبيت هو مكان الحياة الحميمة والأمن والخصوصية، ويشكل حيز التطور والإبداع. قد تكون الحاجة الإنسانية لمكان آمن ومحمي واحدة من الاحتياجات الأساسية للغاية، وهي حاجة مشتركة ليس لنا فحسب بل لمجمل الكائنات الحية. لذلك قد يفاجأ المرء إذا اكتشف أنه، وخلافا لحقوق أخرى، تعتبر أهميتها مفهومة ضمنا تقريبا، فإن تعبير "الحق بالمسكن" يُثير، أحيانا، الاستغراب والدهشة. لماذا يسهل أكثر تقبل فكرة أن لكل إنسان الحق بحرية التنقل والحركة، أو التظاهر بينما يصعب تقبل والتسليم بحقه في المسكن؟ لماذا يبدو لنا مفهوما ضمنا أن على الدولة أن توفر التعليم لكل طفل لكنه ليس واضحا بنفس الدرجة أن على الدولة أن تهتم بتوفير سقف ومأوى لكل طفل؟ لماذا من السهل أن نفهم أن الصحة هي حق إنساني وليس حاجة، ولذلك يجب ضمان العلاج الطبي والدواء حتى لمن لا يملكِ وِون النقود، ولكن من الصعب أكثر أن نفهم أن المسكن، أيضا، هو حق للإنسان، وليس فقط العقارات، ولذلك يجب توفير سقف ومأوى لائق لمن لا يملك قرشا في جيبه، ولا يستطيع أن يتحمل تكاليف السكن المعمول بها في السوق الحرّة؟

يتناقض الحق في المسكن أحيانا مع حقوق أخرى مثل الحق بالتملّك، أو مع مصالح اقتصادية مختلفة. أن تطبيق وممارسة الحق في المسكن من شأنه أن يقيد "حيثان العقارات"، أصحاب المنازل أو الأجسام المالية، وربما لهذا السبب هناك من يحاول أن يشطب موضوع المسكن من خطاب حقوق الإنسان، وأن يحول دون تأثير الحق في المسكن على القانون وعلى قواعد اللعبة في السوق الحرّة. ففي العصر الذي يحظى فيه الحق بالتملّك باعتراف أكبر من الاعتراف بالحقوق الاجتماعية، يسهل أن نفهم لماذا يسارع كثيرون للدفاع عن حق أصحاب الشقق بتحديد قيمة العقار، وليس عن حق المستأجر بمسكن حقيقي ومتوفر.

سيتم في اللقاء الحالي توجيه الاهتمام الأساسي لمسألة المسّ بالحق بالمسكن عند العرب مواطني إسرائيل، على خلفية قومية. فعلى مدار سنوات قيامها، قامت دولة إسرائيل بانتهاك حق العرب بالمسكن. سواء كان المقصود هو المواطنون البدو في القرى غير المعترف بها في النقب، أم العرب في شرقي القدس، أو سكان الجليل، فإن انتهاك حقهم بالمسكن واضح على امتداد المسار الجغرافي لدولة إسرائيل.

يعاني السكان العرب، منذ قيام دولة إسرائيل، من تمييز مؤسسي ومن إهمال منهجي في كافة مناحي الحياة. ويشكل مجال الأراضي والتنظيم والبناء، واحدا من المجالات الذي يعاني فيه السكان العرب من الإجحاف والتمييز الشديدين للغاية. يتجلى التمييز والإجحاف في هذا المجال، أيضا، في سياسة مصادرة الأراضي من أصحابها العرب (ونقل ملكيتها عمليا لاستخدام اليهود فقط)، تقليص مناطق النفوذ ومساحات التنظيم والبناء للبلدات العربية، واتخاذ خطوات لتقييد أو لمنع التوسع المستقبلي لهذه البلدات. أحدث النقص في فائض الأراضي للبناء المستقبلي في البلدات العربية ضائقة خطيرة جدا في صفوف السكان العرب وكذلك في مجال المسكن والعمل والخدمات العامة. تتجلى هذه الضائقة في الاكتظاظ السكاني العالي، وفي غياب البنية التحتية والمباني العامة والصناعية، وفرض القيود على مختلف استعمالات الأراضي الواقعة داخل مناطق نفوذ البلدات العربية وفي مستوى خدمات متدني.

حظي التمييز التاريخي في مجال الأراضي، والتقليص الحاد في مناطق النفوذ للبلدات العربية بمتابعة صريحة وبارزة في تقرير لجنة أور، الذي نشر في شهر آب 2003. فقد وقفت اللجنة عند خطورة ضائقة الأراضي والمسكن عند السكان العرب، وكذلك عند السياسة المنهجية التي تم اتخاذها من أجل تقييد تطور وتوسع البلدات العربية. اختارت اللجنة لتجسيد حجم التمييز في كل ما يتعلق بتحديد مناطق النفوذ، أن تضرب مثلا بمدينة سخنين، التي تقلصت منطقة نفوذها منذ قيام الدولة لغاية 15% من مساحتها الأصلية في فترة الانتداب البريطاني:

" في السنوات الأولى لقيامها استولت الدولة على مناطق واسعة من الأراضي العربية... كانت عمليات مصادرة الأراضي مجبرة بشكل واضح وعلني لخدمة مصالح الأغلبية اليهودية... أقيمت على الأراضي المصادرة مئات البلدات اليهودية.. إحدى نتائج العمليات التي تم تنفيذها في مجال الأراضي هو تقليص حاد في مساحات البلدات لعربية. فعلى سبيل المثال في سخنين، كانت "أراضي القرية" خلال فترة الانتداب ولغاية نهاية سنوات السبعين نحو 70 ألف دونما. وصلت مساحة منطقة النفوذ في نهاية القرن الماضي إلى 9700 دونما، أما مساحة الخارطة

الهيكالية فبلغت 4450 دونما فقط. نتيجة لذلك توفر في الخارطة الهيكلية في سخنين فقط 191 مترا مربعا للفرد الواحد فيما تصل حصة الفرد في مدينة كرميئيل إلى 524 مترا مربعا. تمت إحاطة بلدات عربية كثيرة بمناطق مثل ، مناطق أمنية، مجالس إقليمية يهودية، حدائق وطنية، ومحميات طبيعية، طرق سريعة وما شابه ذلك، والتي تمنع أو تمس بإمكانيات التوسع في المستقبل. مع ازدياد السكان في البلدات العربية زادت الحاجة لمناطق لأغراض التجارة والصناعة، والمباني العامة. لا توجد في بلدات كثيرة أراضي للبناء عليها في المستقبل... فقد ازداد عدد السكان العرب في الدولة في السنوات الخمسين الأولى لقيامها سبعة أضعاف عددهم الأصلي. في المقابل، ظلت المساحة المتاحة للبناء لأغراض السكن دون تغيير تقريبا. نتيجة لذلك ازداد الاكتظاظ السكاني في البلدات العربية بصورة كبيرة. إن ضائقة المناطق المعدة للبناء مسّت بشكل خطير بالأزواج الشابة الذين كانوا يبحثون عن مسكن لهم. لم يساعدهم البناء العام للسكن بصورة ملموسة. لم تقم بلدات جديدة... ولم يحظ المواطنون العرب، أيضا، بشروط متساوية عند تلقي قرض إسكاني، إذ أن أغلبيتهم لا يخدمون في الجيش. كما تم منع مواطنين عرب حاولوا البناء على أراضيهم الخاصة، القائمة ضمن مناطق نفوذ السلطات المحلية اليهودية، بفعل قوانين هذه السلطات..."

(تقرير اللجنة، الباب الأول، ص 33-36).

أوصت لجنة أور بأن تعمل الدولة على تخصيص أراضي للسكان العرب وفق مبادئ المساواة والعدل في التوزيع:

" هناك أهمية كبيرة لموضوع الأراضي عند معالجة الوسط العربي، فهذا الموضوع يثير أصداء متراكمة من الصراعات التي يزيد عمرها على مئة عام. من الصعب تجاهل البعد العاطفي الهام الذي يرافقها. لكن التراكمات والسيقات القومية لا تقلل من واجب الدولة بالتعامل مع مواطنيها العرب وفق مبادئ لائقة من العدل في التوزيع. فلأقلية العربية احتياجات شرعية، تنبع، أيضا، من الزيادة الطبيعية. الدولة ملزمة بتخصيص الأراضي للأقلية العربية وفق معايير ومبادئ متساوية مع باقي الأوساط الأخرى" (تقرير اللجنة، الباب السادس، الفقرة 13).

يعيش نصف السكان العرب البدو في نحو 45 قرية ترفض دولة إسرائيل الاعتراف بأغلبها. غالبية هذه القرى قائمة حتى قبل قيام دولة إسرائيل، والقسم الآخر منها تبلور في سنوات الخمسين، عندما قامت الدولة بنقل قبائل بدوية من أراضيها التقليدية التي توارثتها إلى مناطق محدّدة والمعروفة باسم "إيزور سياغ". منذ ذلك التاريخ ولغاية اليوم لم يتم تنظيم ووضع خرائط

هيكلية لهذه القرى، لأن الدولة ترفض الاعتراف بها وتطالب السكان بإخلاء بلداتهم. إن غياب الاعتراف بقرية يعني أن كل بناء به هو غير قانوني، ويواجه السكان أوامر هدم بيوتهم المرة تلو الأخرى. كما أنه لا يسمح لهم ببناء مؤسسات عامة مثل رياض الأطفال والعيادات. إن شروط المعيشة في هذه القرى غير المعترف بها هي قاسية للغاية. قبل عام أوصت اللجنة العامة التي عينتها الحكومة برئاسة القاضي اليعيزر غولدبرغ بتغيير السياسة الحكومية، وبدلاً من العمل على إخلاء القرى، العمل على الاعتراف بهذه القرى والسماح لسكانها بالبناء المرخص وإقامة بنى تحتية. مثال على قرية كهذه هي قرية بني النعيم. يعيش سكان وادي النعيم في النقب منذ القرن الـ 19. عندما أقيمت الدولة تم تركيزهم في منطقة بئر السبع ومنذ ذلك الوقت لم يتم بناء بلدة ثابتة لهم. إذ تقوم القرية في منطقة بئر السبع لكن الدولة تتجاهل وجودها، فهي لا تظهر في الخرائط، ولا توجد فيها شبكة كهرباء، ولا ماء ولا مجارٍ أو هاتف. صادقت الحكومة في السنوات الأخيرة على إقامة مواقع تلوث البيئة تنفث مواد سامة تهدد حياة سكان القرية، بالقرب من قريتهم.

تم ضمّ عرب شرق القدس لإسرائيل عام 1967. بعد الضم حصل العرب الفلسطينيون الذين يعيشون في المدينة الشرقية على مكانة ساكن دائم. يعني ذلك أنه طالما سيطرت إسرائيل على منطقة القدس الشرقية، وعرفت سكانها كسكان إسرائيل، فهي ملزمة بالتعامل معهم بشكل متساوٍ. ويحق لهؤلاء السكان بموجب القانون الإسرائيلي، أيضاً، الحصول على كافة الخدمات والحقوق التي يتمتع بها مواطنو الدولة باستثناء المشاركة في الانتخابات للكنيست

على الرغم من ذلك، ومنذ العام 1967 لم تخصص دولة إسرائيل موارد لتعزيز وتطوير القدس الشرقية، ولا موارد مشتقة من الحاجات المادية للمنطقة، ومن احتياجات السكان وعلى ضوء تزايدهم الطبيعي. بل إن التمييز في البناء والتنظيم، ومصادرة الأراضي والاستثمار في الحد الأدنى الممكن في البنى التحتية والفيزيائية وفي الخدمات الحكومية والبلدية- هي الجوانب والأوجه العملية للسياسة الإسرائيلية المتواصلة منذ أربعة عقود في شرق القدس.

تتصدر الصحف، في السنوات الأخيرة العناوين الخاصة بأوامر وعمليات الهدم للبيوت التي بنيت بدون ترخيص في القدس الشرقية. يجوز بموجب القانون، هدم بيت شديد بدون ترخيص من الدولة. للحصول على تصريح لبناء بيت يجب أن تكون في البلدة خارطة هيكلية، تحدد أين يمكن البناء وأين لا يمكن. في غالبية البلدات العربية لا توجد خرائط هيكلية. من بيني بيتا في بلدة كهذه أو يوسع بيتا قائما، على أثر ولادة مولود جديد، يقوم عمليا بمخالفة القانون. يدعي

سكان القدس الشرقية أن البلدية تمارس ضدهم سياسة تمييز. ففي الوقت الذي يمكن فيه للراغبين أن يبنوا في القدس الغربية البناء على 75% من الأرض فإنه يسمح في القدس الشرقية بالبناء على 35% من الأرض. من يريد إنشاء بيت يضطر إلى مخالفة القانون، ويعيش في خوف دائم من هدم منزله.

إننا نعتقد أن هناك أهمية كبيرة لمعرفة الواقع الحقيقي الخاص بانتهاك الحق بالمسكن بشكل عام، والانتهاكات المتعلقة بالعرب في إسرائيل على نحو خاص. فالتوتر القائم بين المحافظة على الطابع اليهودي لدولة إسرائيل وبين المحافظة على هويتها الديمقراطية يبرز بشكل خاص في هذه المسألة. فالحديث يدور عن نقاش مرگب يثير أسئلة صعبة لا يمكن اليوم في إسرائيل تجاهلها.

روابط إضافية:

- ["أفلييت הישובים הערביים בתחום הקרקע והתכנון"](#) - נייר עמדה מאת עו"ד עאוני بنا, האגודה לזכויות האזרח 2004.
- ["הנדל"ניסטית - הפרה של הזכות לדיור על ידי מדינת ישראל"](#) דו"ח של האגודה לזכויות האזרח, 2008
- ["נגישות לדיור צריכה להיות עדיפות לאומית"](#) - YNET, ינואר 2006
- ["מפת תפרושת הכפרים הבדואים הלא מוכרים בנגב"](#) - מתוך אתר עדאללה, 2006
- ["מפת הכפרים הבדואים הלא מוכרים בנגב"](#) - מצגת פלאש מתוך אתר "המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי.

أهداف

1. التعرف على الحق في المسكن، وفهم أن المسكن ليس ملكية عقار، بل هو كذلك، وبالأساس، حق.

2. التعرف على انتهاك الحق في المسكن في صفوف المواطنين العرب في إسرائيل وعلى التمييز المتواصل في مجال تخصيص الأراضي وتصاريح البناء.
3. استيضاح خلفية التمييز تجاه المواطنين العرب في الدولة في مجال المسكن وعلاقته بانتهاك حقوق أخرى لهذه المجموعة السكانية.

الشريحة ألمرفقه للدرس يمكن إنزالها من العنوان التالي:

<http://www.acri.org.il/HRkit/arabic/ppt/housing-ar.ppt>



مناهج استهلاكي - أنا عائد للبيت (10 دقائق)

نرسم على اللوح هيئة بيت. نقسم الصف إلى مجموعتين تتنافسان فيما بينهما على إيجاد أكبر عدد من القصائد التي تظهر فيها كلمة "بيت": "غريب في مدينة بعيدة" لمحمود درويش من ديوان العصفير تموت في الجليل، "بأسناني" لتوفيق زياد، "حطو حجار فوق حجار" مرزوق حلبي.

- لماذا توجد باعتقادكم قصائد كثيرة تظهر فيها كلمة "بيت"؟
- لماذا، باعتقادكم، يرسم الأولاد الصغار لوحات كثيرة يظهر فيها بيت، مثل هذا الذي رسمته على اللوح؟
- ما هي السيناريوهات والأوضاع التي تدور في أذهاننا عندما نسمع كلمة "بيت".



عرض الموضوع

"البيت" هو مصطلح مهم جدا في حياتنا، فهو يرمز للأمن والخصوصية والاستقرار. خلال اللقاء الحالي ستركز على الحق في المسكن، وسنحاول أن نفهم ما هي مسؤولية الدولة تجاه مواطنيها في هذا المجال.



منهاج رسوم كاريكاتورية (5 دقائق)

نلفت انتباه التلاميذ إلى الرسم الذي يظهر فيه بيت مهدم وعائلة تنظر إليه.

<http://www.acri.org.il/HRkit/images/housedemolition-he.pdf>

- ماذا يحدث في الرسم؟
- ما هي المشاعر التي يبعثها الرسم؟
- حاولوا أن تفهموا الظروف التي أدت إلى هدم البيت.



نقاط للنقاش على أثر المنهاج (20 دقيقة)

- ما هي باعقاداتكم إسقاطات المس بالحق في المسكن؟ هل هناك حقوق أخرى يمكن أن تنتهك نتيجة للمسّ بهذا الحق؟ الهدف هو أن نبيّن أن الحق في المسكن هو حق أساسي يؤثر على حقوق أخرى كثيرة - سيجد الطفل صعوبة في استنفاد حقوقه بالتعليم إذا لم يكن عنده طاولة أو كرسي لإعداد وظائفه المنزلية. وقد يمرض إذا لم يتوفر له سقف يؤويه ويحميه في الشتاء، ولن تكون عنده فرصة لحفظ خصوصيته في غياب حاجز يفصله عن الشارع وما شابه ذلك.
- هل تعتقدون أن الدولة مسؤولة عن توفير مكان سكن ومأوى لكل مواطن؟
- قد يكون المسكن موضوعا اقتصاديا خاصا، ينبغي على الدولة ألا تتدخل فيه؟ لنفترض أن أصحاب الشقق في البلاد رفعوا الأجور لأثمان باهظة للغاية "ورموا في الشارع" بكل من لم يستطع الدفع- أليس هذا حقهم؟ فهذه الشقق هي ملكهم!
- من جهة ثانية ، فإنه مثلما يحق للإنسان أن يستفيد من أملاكه، فإنه يحق لإنسان آخر أن يعيش تحت سقف يحميه. كيف يمكن باعقاداتكم الموازنة بين هذين الأمرين؟

اقرأ من تقرير جمعية حقوق المواطن حول الحق في المسكن:

"يشير التعبير "الحق بالمسكن" أحيانا شعورا بالصد. لماذا يسهل أكثر أن نقبل بفكرة أن لكل إنسان الحق بالتظاهر، ويصعب علينا أن نقبل بأن له حق في المسكن؟ لماذا يبدو مفهوما ضمنا، عندنا أن على الدولة أن توفر التعليم لكل طفل، ، لكنه ليس واضحا بأن على الدولة أن تهتم بأن يكون لكل طفل سقف يؤويه؟ لماذا من السهل أن نفهم أن الصحة هي حق لكل إنسان وليس فقط مصلحة عمل، ولذلك يجب ضمان العلاج الطبي والأدوية، أيضا، لمن لا يملك المال، لكنه من الصعب علينا أن نفهم، أيضا، أن المسكن هو حق إنساني وليس فقط عقارات، ولذلك يجب أن نضمن سقفا لائقا للفقراء؟"

- ما رأيكم في هذا الاقتباس الذي قرأتموه؟
- تحدثنا لغاية الآن عن المس في الحق بالمسكن للأفراد. هل تعتقدون أنه يمكن الحديث عن المس بمجموعة معينة في المجتمع الإسرائيلي، أكثر من مجموعة ثانية؟



التمييز في المسكن - مسابقة أحجية (5 دقائق)

- أهداف:** الانكشاف على معلومات حول انتهاك وخرق الحق في المسكن، عن طريق لعبة.
- الإجراء:** نقسم الصف إلى مجموعتين اثنتين، تتنافس فيما بينهما في أحجية عنوانها "الحق في المسكن عند العرب مواطني إسرائيل". الجواب الأقرب من الطلاب على المعطيات الحقيقية يكون الفائز. أسئلة الأحجية هي:
- كم تضاعف عدد السكان العرب منذ العام 1948؟ كم تضاعفت مساحة الأراضي عند السكان العرب في هذه الفترة؟ (تضاعف عدد السكان العرب 8 أضعاف، فيما تقلصت مساحة الأرض إلى نصف ما كانت عليه).
 - ما هي نسبة العرب في الدولة (18%). ما هي مساحة المجالس المحلية العربية في الدولة (أقل من 2.5%).
 - تملك "الكيرن كايمت لیسرائیل" نحو 13% من أراضي الدولة. ما هي نسبة الأراضي التي تؤجر للسكان العرب (صفر، أراضي الكيرن كايمت هي لليهود فقط).

- كم بلدة يهودية أقيمت منذ قيام الدولة (أكثر من 600). كم بلدة عربية جديدة أقيمت منذ قيام الدولة (صفر).
- ما هو موقف الدولة من القرى العربية التي تأسست قبل العام 1948؟ هل تعترف بها الدولة؟ (جزء من هذه البلدات لا تعترف الدولة به، ولذلك ترفض الدولة ربطها بشبكة الكهرباء وشبكة المياه، وتريد هدم المنازل وإخلاء السكان).



نقاط للبحث، بعد المنهج التعليمي (5 دقائق)

- إلى أي حد كنتم مطلعين على المعلومات التي كشفت لكم الآن؟
- كيف جعلتكم هذه المعلومات تشعرون؟

سؤال للإجمال:

أجيبوا كتابة عن السؤالين التاليين:

* كيف تبدو باعتقادكم حياة طفل في قرية غير معترف بها من قبل الدولة؟ بماذا تشبه حياتكم، وبماذا تختلف عنها؟

* لو قبض لكم، لا سمح الله، بإخلاء بيتكم أو تقليص حيز حياتكم في البيت، ما أهم الأشياء التي كنتم ستصرون على الاحتفاظ بها؟

إذا كانت الحصة 45 دقيقة يكون السؤال وظيفة منزلية للدرس القادم.



عرض فيلم عن هدم المنازل ومصادرة الأراضي (5 دقائق)-

الهدف: سينكشف الطلاب على معلومات عن التمييز ضد المواطنين العرب في إسرائيل في مجال الأراضي: سيتعرف الطلاب على البعد الإنساني للتمييز.

الإجراء: يبدأ الدرس الثاني بعرض فيلم قصير لجمعية حقوق المواطن. يعرض الفيلم الأشخاص الذين يقفون وراء الإحصائيات؟



نقاط للمناقشة على أثر الفعالية المنهجية (5 دقائق)

- كيف تشعرون بعد مشاهدة الفيلم؟ هل هناك فرق بين شعورك السابق، إزاء المعطيات "الجافة" وبين شعورك الآن؟.



محاكم صورية (25 دقيقة)

يقسم الصف إلى أربع مجموعات. تمثل مجموعتان النيابة والدفاع في ملف موضوعه هدم المنازل، وتمثل المجموعتان الأخرى النيابة والدفاع في ملف موضوعه شروط الحياة والمعيشة في القرى غير المعترف بها. تعطى المجموعات مهلة 10 دقائق لقراءة تفاصيل ملفها وإعداد الطعون. وستدور خلال الـ15 دقيقة التالية محاكمتين مقابل الجمهور. من المهم أن نتوقف من حين لآخر من أجل استيضاح نقاط مهمة تطفو من الطعون المقدمة. النقطة الأهم جدا هي استيضاح الأسباب التي تبرر التمييز.

تفاصيل الملف: شروط الحياة والمعيشة في القرى غير المعترف بها في النقب

يعيش غالبية البدو في النقب حتى قبل قيام الدولة. خلافا للاعتقاد السائد، فإن غالبية البدو ليسوا رحلا بل يسكنون في قرى دائمة لسنين طويلة. تدعي دولة إسرائيل أن البدو ليسوا أصحاب الأرض التي يعيشون عليها منذ قبل قيام الدولة، ولذلك قامت بتأميم هذه الأراضي. ترفض الدولة السماح للبدو بالبقاء على أراضيهم الأصلية.

بقيت اليوم، 39 قرية بدوية غير معترف بها، في مناطق النقب، ويعيش فيها عشرات آلاف السكان. تريد الدولة إخلاءهم ونقلهم إلى بلدات أخرى. مثلا، يعيش أبناء وادي النعيم في النقب منذ القرن التاسع عشر. عند إقامة الدولة تم تركيزهم في منطقة بئر السبع، ولم يتم تأسيس بلدة لهم منذ ذلك الوقت ولغاية اليوم. تقع القرية بالقرب من بئر السبع، لكن تتجاهل الدولة وجودها. فهي لا تظهر في الخرائط، ولا يوجد فيها كهرباء، ولا ماء، ولا شبكة مجارٍ ولا خطوط هاتفية. أقرت الدولة في السنوات الأخيرة إقامة مواقع ملوثة بالقرب من القرية، ستقوم بنفث مواد سامة تعرض حياة السكان للخطر.

أسئلة للدعاء: أية حقوق تنتهك جراء هذا الوضع؟ ما هي إسقاطات الوضع الحالي؟ ما الذي تطالبون الدول القيام به، ما هي مبررات ومسوغات مطالبكم؟

أسئلة للدفاع: كيف يمكن تبرير الوضع الحالي؟ ما هي الحقوق التي قد تنتهك إذا اعترفنا بالقرى البدوية؟ ما الذي دفع الدولة للتمييز ضد مجموعة سكانية كاملة؟

تفاصيل ملف: هدم البيوت

يجيز القانون هدم بيت شيد بدون تصريح من الدولة. للحصول على تصريح بالبناء يجب أن تتوفر للبلدة خارطة هيكلية تحدد أين يجوز البناء وأين لا يجوز. لا توجد لغالبية البلدات العربية خرائط هيكلية. من يقوم بالبناء في هذه البلدة، أو بتوسيع بيته القائم، بعد ولادة مولود جديد مثلا، يقوم عمليا بمخالفة القانون. تدعي الدولة أنه يمكن هدم بيوت بنيت بصورة غير قانونية، بينما يدعي المواطنون العرب أن الدولة هي المذنبة بعدم وجود خرائط هيكلية، وبالتالي لا يجوز اتهامهم ببناء بيوت لهم.

يدعي سكان شرقي القدس أن البلدية تتعامل معهم بسياسة تميز ضدهم. ففي الوقت الذي يمكن فيه في القدس الغربية البناء على 75% من قسيمة الأرض فإن النسبة المتاحة في شرقي القدس لبناء البيت هي 35% فقط. وسيضطر كل من يريد بناء بيت إلى مخالفة القانون، وهو يعيش في خوف دائم من هدم بيته.

أسئلة للدعاء: ما هي الحقوق المنتهكة نتيجة لهذا الوضع؟ ما هي إسقاطات الوضع الراهن؟ ما الذي تطالبون الدولة أن تقوم به؟ ما تسويغات مطالبكم هذه؟

أسئلة للدفاع: كيف يمكن تبرير الوضع الحالي؟ ما هي الحقوق التي قد تتضرر إذا لم تهدم البيوت التي شيدت بطريقة غير قانونية؟ ما الذي دفع الدولة للتمييز ضد مجموعة كاملة؟

نقاط للنقاش بعد الفعالية المنهجية (10 دقائق)



- ما هو باعتقادكم سبب المسّ بالحق بالمسكن للعرب مواطني إسرائيل؟
- هل الرغبة بالحفاظ على الدولة كدولة يهودية يلزم أن تكون الأرض بملكية يهودية فقط؟
ألا توجد طريق أخرى للمحافظة على الطابع اليهودي للدولة؟

- تعرّف دولة إسرائيل بأنها دولة "يهودية ديمقراطية". إلى أي حد توافقون على المس بالجوهر الديمقراطي للدولة (التي تحظر التمييز أو عدم المساواة، أو المس بحقوق السكن) لصالح الجوهر اليهودي؟

هل يمكنكم التفكير بحل وسط أيا كان للمشاكل التي تعرفتم عليها اليوم؟